وزارة البلديات والإسكان تشدد الرقابة لرصد مخالفات تقسيم الوحدات السكنية

24 سبتمبر، 2025

مخالفات تقسيم الوحدات السكنية
رصد ومعالجة ميدانية شاملة

تجاوزات الاستخدام السكني: مثل:

- إعادة تقسيم الوحدات إلى شقق صغيرة
- فتح أبواب داخلية بين الوحدات
- تعديل المخارج من الارتدادات
- تأجير الأدوار أو الغرف بمعزل عن التراخيص

كيف يتم الرصد ؟

- جولات تفتيشية من الأمانات والبلديات
- بلاغات المواطنين عبر منصة "بلدي" أو الاتصال بالرقم الموحد 940
- تقارير رقمية من أنظمة الرصد والرقابة

مخالفات.. البناء والغرامات القصوى

تقسيم الوحدات السكنية **بشكل مخالف** وعلى **مبنى مخالف** لأنظمة البناء **الغرامة تصل إلى** 200,000 ريال

تقسيم الوحدات السكنية **بشكل مخالف** وعلى **مبنى موافق** لأنظمة البناء **الغرامة تصل إلى** 30,000 ريال

الإجراءات النظامية

- إنذار وتصحيح فوري
- تطبيق الغرامات ومحاسبة كل من: "المعلن، المالك، المستثمر، المستأجر"

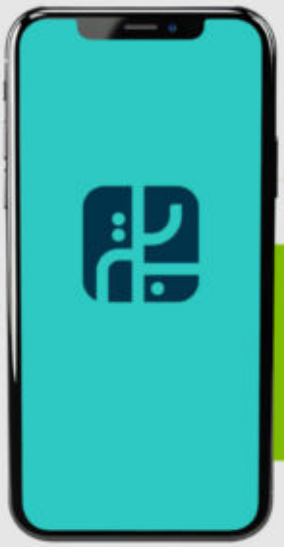

شارك بالإبلاغ
عبر منصة "بلدي"
أو الاتصال بالرقم الموحد 940

وزارة البلديات والإسكان
Ministry of Municipalities and Housing

شددت وزارة البلديات والإسكان على مواصلة الجهود الرقابية من خلال أمانات المناطق في مختلف مدن المملكة، لرصد ومعالجة مخالفات تقسيم المساكن المعدّة للاستثمار بطرق غير نظامية، مؤكدةً استمرارها في التصدي لأي ممارسات لا تلتزم بالاشتراطات البلدية المعتمدة، حفاظًا على جودة الحياة والنسيج العمراني داخل الأحياء السكنية.

وأوضحت الوزارة، أن أمانات المناطق تواصل تنفيذ الجولات الرقابية الميدانية، مستندةً كذلك إلى التقارير والبلاغات الرقمية عبر تطبيق "بلدي"، وذلك ضمن منظومة رقابية متقدمة تتيح ضبط المخالفات بشكل فعّال واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسببين، مؤكدةً أن الغرامات تصل إلى (200) ألف ريال وفق الأنظمة والتعليمات البلدية المعتمدة.

وأكدت "البلديات والإسكان" أهمية التزام الملاك والمستثمرين والمعلنين والمستأجرين بالاشتراطات التنظيمية المعتمدة، ومنع عرض أو تأجير الوحدات السكنية المقسّمة عبر التطبيقات الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى دون ترخيص رسمي صادر عن أمانات المناطق.

ودعت الوزارة المواطنين والمقيمين إلى التعاون معها في تعزيز الرقابة، وذلك عبر سرعة الإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات من هذا النوع من خلال تطبيق "بلدي" أو بالاتصال على الرقم الموحد (940)، مشددةً على أن البلاغات تمثل رافدًا أساسيًا لدعم الجولات الرقابية وتحقيق بيئة سكنية آمنة ومستدامة.

يذكر أن أبرز المخالفات تشمل إعادة تقسيم الوحدات السكنية إلى مساحات أصغر، وإضافة أبواب داخلية، وتعديل المخارج عبر الارتدادات دون الحصول على التراخيص اللازمة، مشيرةً إلى أن مثل هذه التجاوزات تمثل إخلالاً بالسلامة العامة، وتؤثر سلبًا على البنية التحتية والخدمات البلدية، إضافة إلى انعكاساتها على التوازن الاجتماعي والاقتصادي.